

## بلدية القدس الفلسطينية: الماضي والحاضر والمستقبل

د. وليد سالم

جامعة القدس - مدير تحرير مجلة المقدسية

### ملخص

تحتاج هذه الورقة بأنه لا يمكن فهم واقع وآفاق بلدية القدس بعد احتلال عام 1967 بمعزل عن السياق التاريخي لتشكل مجلس استشاري للقدس منذ عام 1840 ثم بلدية لها منذ عام 1863، وأن ما جرى بعد هذا الاحتلال يمثل قطعاً مع التاريخ السابق المستمر للبلدية كبلدية فلسطينية كانت ممثلة وخادمة لكل من يقطن المدينة عندما كانت واحدة مشتركة لكل سكانها حتى عام 1944، ثم مما نتج عن العدوان على القدس وتجزئتها إلى غربية وشرقية ومن ثم وجود بلديتين اثنتين بعد عام 1948، تخدم كل منهما ساكنيها ولا تخضع أي منهما للأخرى ولا تفرض أيهما إرادتها على الأخرى. لأول مرة بعد 1967 جرى فرض بلدية طرف على طرف آخر، واكتسى عمل البلدية المفروضة بالطابع السياسي وليس الخدماتي، عكس ما كانت عليه في العهدين العثماني والانتدابي البريطاني. بعد عام 1967 سعت وتوسعت البلدية المفروضة لتطبيق وإنفاذ القانون الإسرائيلي على

القدس الشرقية ووضع مخططات الاستيطان الاستعماري فيها وتنفيذها، وهو ما قضت قرارات الأمم المتحدة بشأن مدينة القدس بطلانه ودعت للعودة عنه بما في ذلك العودة عن قرار حلّ مجلس بلدية القدس الفلسطيني عام 1967 كما تبين الورقة.

بناءً على ما تقدم، تقترح الورقة العمل على إعادة تفعيل البلدية الفلسطينية للقدس التي تم حلها عام 1967 بالاستناد للمجتمع المحلي المقدسي، وباستقلالية عن الاحتلال وربطها مع بلديات فلسطين، مما يوفر آلية إضافية لتنمية المجتمع المحلي المقدسي من جهة والتقدم نحو الحرية والاستقلال من جهة أخرى، وتتضمن الورقة تصوّرًا مقترحًا حول كيفية القيام بذلك. ومن جهة أخرى تحاجج الورقة بأن الانخراط في البلدية الإسرائيلية للقدس يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة التي رفضت وترفض إعطاء المشروعية لفرض بلدية القدس الغربية على القدس الشرقية، كما أنه يقبل موضوعيًا بحل البلدية الفلسطينية غير الشرعي عام 1967 بدلًا من العمل لإعادة إحيائها وربطها بوشائج مع البلديات الفلسطينية لتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني، وينطلق من أن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل هو حقيقة واقعة، ويقبل بالشروط الإسرائيلية للترشيح للبلدية الإسرائيلية، وفي مقدمتها أن المرشح يجب أن يكون حاملًا للجنسية الإسرائيلية، كما يقبل موضوعيًا بحصر عمله في مجال تحسين الخدمات للقدس الشرقية من خلال البلدية فقط ووفق ما تقبل به، حيث لن يتمكن في المقابل من إجراء تغييرات على الخطط الاستيطانية الاستعمارية التي تخططها وتنفذها البلدية والحكومة الإسرائيليتان في القدس وفق القانون الإسرائيلي كما تبين الورقة، كما لن يتمكن من خلق بلدية ذات غالبية فلسطينية فيها كما تدّعي بعض الأصوات.

## مقدمة

تستعرض هذه الورقة وتحلل حالة بلدية القدس من مرحلة البلدية الواحدة والمشاركة برئاسة فلسطينية (1863-1944)، فالبلديتان المنفصلتان (1948-1967)، وما بينهما

من فترة قصيرة مدتها أربع سنوات، أدار البلدية خلالها رئيس بلدية يهودي لعدة أشهر ثم لجنة من موظفين إنكليز (1944-1948)، ثم مرحلة فرض بلدية أحادية وحلّ الأخرى منذ عام 1967 وحتى اليوم. في إطار ذلك تركز الورقة على تحليل الانقطاع الذي جرى على بلدية القدس الفلسطينية بعد عام 1967، حيث جرى فرض سطوة بلدية القدس الغربية على القدس الشرقية، وذلك في أعقاب حلّ البلدية الفلسطينية للمدينة، وبالتالي محو الطابع الفلسطيني التاريخي للبلدية. المقصود بالانقطاع هنا هو تلك الحالة التي نشأت حين أفقدت البلدية فلسطينيتها التاريخية، وأصبحت ممثلة وخادمة للاحتياجات المطلوبة وكذلك للطموحات السياسية غير المشروعة وفق القانون الدولي لقسم من قاطني المدينة على حساب الاحتياجات المطلوبة والتطلعات السياسية لقسم آخر، وذلك على عكس الواقع المستمر الذي كان سائداً منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى عام 1967 حين كانت البلدية بقيادتها الفلسطينية تخدم كل قاطني المدينة من خلال البلدية الواحدة إبان العهد العثماني والانتداب البريطاني، أو من خلال بلديتين منفصلتين، إحداهما فلسطينية كما كان عليه الحال بين 1948 وحتى 1967.

عوضاً عما تقدم، قامت بلدية القدس الغربية بعد عام 1967 ليس فقط بالتميز في الخدمات تجاه فلسطينيي القدس الشرقية، ولكنها مثلت فيما هو أعمق أداة لتصميم المخططات الهيكلية ومخططات البناء الهادفة لتهويد القدس الشرقية، وكذلك أداة لأسرلة المؤسسات والثقافة وتشويه الهوية الوطنية.

تهدف هذه الورقة إلى تبيان أن إعادة تفعيل البلدية الفلسطينية التي جرى فرض حلّها من قبل الاحتلال عام 1967 هو السبيل لبناء الانفكاك عن الاحتلال في المدينة، وتقرّح مساراً لكيفية تحقيق هذا التفعيل. تبدأ الورقة بعرض تاريخي موجز عن بلدية القدس منذ تأسيسها في العهد العثماني، مروراً بعهد الانتداب، ثم فترة الإدارة الأردنية بين عامي 1948 و1967 وتحوّل البلدية إلى أمانة، مثلها مثل مدينة عمان عام 1959، والمغزى الذي ترتب عن هذا التحول. بعد ذلك تستعرض الورقة الرفض الأممي لحلّ مجلس أمانة القدس وغيره من

إجراءات الاحتلال الإدارية والقضائية في القدس كما عبّرت عنها قرارات مختلفة صدرت عن الأمم المتحدة، ثم تؤشر لسياسات بلدية القدس الغربية المفروضة على القدس الشرقية وآثارها، كما تتطرق إلى الردود والمحاولات الفلسطينية لإبقاء أمانة القدس الفلسطينية حية وفاعلة. بعد ذلك تنتقل الورقة إلى مناقشة قضية العلاقة بين الوطني والمطلبي وماذا تعني هذه العلاقة في حالة القدس الشرقية، وارتباط هذه القضية بنسبة الترشيح والتصويت من قبل فلسطينيي القدس الشرقية في انتخابات البلدية الإسرائيلية التي تجري كل خمسة أعوام، وتتطرق للادعاءات المرتبطة بالترشيح للبلدية الإسرائيلية وتناقشها، كما تتطرق للسياسات الفلسطينية المتعلقة بمقاطعة الانتخابات البلدية الإسرائيلية للمدينة. وفي ثناياها تطرح الورقة أفكارًا وتصورات لإعادة الاستمرارية لعمل البلدية الفلسطينية في المدينة من أجل العمل على البعدين المطلبي والوطني معًا، ودجمهما معًا من خلال تطبيق المنظور التنموي الهادف لتعزيز الاعتماد على الذات وبناء الاستقلال عن الاحتلال.

## البلدية الفلسطينية 1863-1967

لم يكن الحكم العثماني استبداديًا، ف«رغم وجود الحكام والمتصرفين على رأس الإدارة، فإن الأمر كله كان في أغلب الأوقات بيد الزعماء والأفندية والرؤساء ومشايخ البلاد الذين كان نفوذهم واسعًا بالدرجة التي كان عليها نفوذ أمراء الإقطاع في العصور الوسطى» (العارف، 1992، ص. 315).

فيما يتعلق بالقدس، نتج عن السياسة الموصوفة في الفقرة السابقة تشكيل مجلس شورى لمدينة القدس عام 1840 (حليبي، 2000، ص. 7، والعارف، 1992، ص. 315). ويذكر عارف العارف بأن المجلس المشكل قد ضمّ 14 شخصية ورئسه نقيب الأشراف وعمدة المدرسين السيد محمد أبو السعود، وشمل المجلس في عضويته يهوديًا واحدًا هو الخواجة رونه (العارف، 1992، ص. 315). ويذكر العارف أن مجلس الشورى هذا قد توسع لاحقًا إلى «مجلس عمومي» للواء القدس (سنجق القدس) في ذلك الزمن، والذي

كان يضم القدس وأقضية يافا والخليل وغزة وبئر السبع، ومرة أخرى اشتمل المجلس العمومي المكون من 12 عضواً لعام 1859 حسب السجل العثماني رقم 346 على عضو يهودي من يافا هو «عتتاي أفندي (أو داود يلين أفندي)» (العارف، 1992، ص. 316). وبوصفه مجلس شورى فقد كان يرفع قراراته للسلطات العثمانية من أجل المصادقة.

يورد مصدر آخر ليس أكاديمياً أنه كان هنالك بلدية في القدس منذ عام 1845، رأسها أولاً محمد قبرصلي أمين باشا بين 1845-1847، الذي كتب وزوجته ملك هانم وصفاً لحياتها في القدس، ثم تلاه أحمد آغا دزدار العسلي (1847-1863) (ewikar.top). يخلط هذا المصدر بين وظيفة رئيس البلدية ووظيفة المتسلم التي سرت في كل أنحاء الدولة العثمانية منذ بدايتها، ويرد عند عارف العارف أسماء المتسلمين في برّ الشام والقدس من 1517-1917 (العارف، 1992، ص. 317-328) ومن ضمنهم أحمد آغا الدزدار (ص. 324)، وأحمد قبرصلي باشا (ص. 324). فيما تشير أيضاً وثيقة حول الحرم القدسي الشريف حققها أسد رستم موجهة من محمد الشريف حكمدار برّ الشام المصري عام 1840 إلى السيد أحمد آغا الدزدار بوصفه متسلماً للقدس (رستم، 2017، ص. 22). معنى ذلك أن دور الدزدار القيادي في القدس يعود إلى تاريخ سابق عن سنة 1845 الذي يذكره المصدر الإلكتروني غير الأكاديمي المذكور، ولكنه دور المتسلم المعروف منذ بداية العهد العثماني وليس دور رئيس البلدية، وفيما تقوم البلدية بتقديم الخدمات وجمع الضرائب والرسوم المطلوبة لها، فإن المتسلم يقوم بدور الحكم، وجمع الضرائب لصالح الدولة.

إلى جانب المجلس العمومي، أنشأ العثمانيون بفرمان خاص بلدية القدس عام 1863، وذلك كبلدية ثانية تلت مباشرة بلدية إسطنبول التي تشكلت عام 1858 حسب مشعل، وعام 1854 حسب الشناق (مشعل، 2015، ص. 2، والشناق، 2010، ص. 7). ونص الفرمان على تشكيل مجلس بلدية القدس من خمسة أعضاء أحدهم يهودي وعين عبد الرحمن الدجاني رئيساً للمجلس (مشعل، 2015، ص. 6). وفي عام 1877 صدر قانون البلديات العثماني الذي حدد مهات خدمية للبلديات وحدد قوامها بين 6-12 عضواً

(انظر / ي النص الكامل للقانون في: الجرباوي، 1996، ص. 159-174)، وبعد صدور القانون تم رفع عدد أعضاء بلدية القدس إلى عشرة، منهم ستة من المسلمين، واثنان من المسيحيين، أحدهما مسيحي أرثوذكسي والثاني مسيحي كاثوليكي)، واثنان من اليهود أحدهما يهودي شرقي والثاني يهودي غربي (مشعل، 2015، ص. 8). وبهذا فقد كان المجلس ممثلًا لكل سكان المدينة.

وقد تعاقب على مجلس بلدية القدس 16 رئيسًا بين 1863-1913 حسب مشعل (مشعل، 2015، ص. 6)، فيما يورد الشناق قائمة بـ19 رئيسًا خلال نفس الفترة (الشناق، 2010، ص. 76)، وربما يعود الفرق في العدد جزئيًا إلى واقع أن البلدية قد تمت إدارتها من قبل ثلاثي شمل عبد القادر الخليلي، وعمر عبد السلام الحسيني، وسليم الشاكر الحسيني بين 1876-1877 حسبها ذكر موقع إلكتروني مع تدقيق الاسم الأخير حسبها ورد في قائمة الشناق سابقة الذكر (ewikar.top). والملفت للنظر هنا أن قائمة الشناق تتضمن أيضًا اسمين لرئيسي بلدية يهوديين أدارا المدينة بالوكالة في بدايات القرن العشرين، هما داود يلين وإسحق ليفي، وكونهما أدارا البلدية بالوكالة فإن ذلك يعني أنها أداراها لفترة انتقالية قصيرة لدى الانتقال من رئيس إلى آخر. ملفت للنظر من جهة أخرى أن الموقع الإلكتروني المذكور يعتبر البلدية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد 1967 على أنها استمرار للبلدية التي كانت قائمة منذ العهد العثماني، وهو ما يمثل مفارقة، حيث تم بعد عام 1967 مباشرة حل البلدية الفلسطينية قسرًا وتم فرض بلدية القدس الغربية على القدس الشرقية، مما مثل قطعًا مع تاريخ البلدية السابق التي كانت ممثلة لسكان المدينة وتقديم الخدمات لهم بشكل متساوٍ وكذلك دون أن تتخذ طابعًا سياسيًا لصالح طرف ضد آخر وضد أرضه وكيانه كما أصبحت عليه البلدية بعد عام 1967.

في فترة الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تعاقب على بلدية القدس تسعة رؤساء بلديات (الشناق، 2010، ص. 76)، ولم يذكر الشناق ضمن قائمته هذه اسم حسين سليم الحسيني رئيس البلدية، الذي قام بتسليم المدينة للإنكليز يوم 9 كانون الأول 1917

(الوعري، 2022، ص. 121)، وذلك رغم أن ذكر رئيس البلدية هذا في نفس الجدول ولكن عن فترة سابقة للحرب العالمية الأولى. هذا وكان يتم تعيين البلدية من قبل الدولة العثمانية، وذلك حتى صار يتم انتخابها، بدءاً من عام 1908 (الشناق، 2010، ص. 13). في عهد الانتداب البريطاني، قامت حكومة الانتداب العسكرية (1917-1920) بزيادة عدد اليهود في مجلس بلدية القدس، فبعد وفاة حسين سليم الحسيني عيّن الإنكليز موسى كاظم الحسيني رئيساً للبلدية التي كان قوامها ستة، منهم أربعة فلسطينيين واثنان من اليهود (المهتدي، 2003، ص. 92، وحليبي، 2000، ص. 9)، وعند تطبيق الإدارة المدنية عام 1920 قرر الإنكليز أن يكون قوام المجلس سبعة من العرب وثلاثة من اليهود، وإلى جانبهم 10 من الضباط الإنكليز (حليبي، 2000، ص. 10 و11). في ذات العام قام الإنكليز بإقالة موسى كاظم الحسيني من رئاسة البلدية لأنه رفض استخدام اللغة العبرية في جلسات المجلس وقرر إدارتها باللغة العربية فقط (حليبي، 2000، ص. 10، والناصر، 2009، ص. 126). وتضيف نائلة الوعري وأسامة حليبي سبباً آخر لإقالته يتعلق بتأييده استقلال بلاد الشام، ومنها فلسطين وخطابه أمام مظاهرات نادى بذلك مرت أمام مقر البلدية (الوعري، 2022، ص. 123، وحليبي، 2000، ص. 10).

بعد إقالة موسى كاظم الحسيني، عيّن الإنكليز راغب النشاشيبي مكانه في رئاسة بلدية القدس. وفي عام 1927 أجريت أول انتخابات بلدية في القدس، فاز فيها ثمانية من الفلسطينيين وأربعة من اليهود، وتولى راغب النشاشيبي مجددًا رئاسة البلدية (الوعري، 2022، ص. 124، وحليبي، 2000، ص. 11). وفي انتخابات عام 1927 حصلت الكتلة الوطنية على 65 بالمئة من الأصوات، وحصلت المعارضة على 35 بالمئة منها فقط، ومع ذلك قام الإنكليز بتعيين رئيس المعارضة راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية في ظل تحكم اليهود بالنتائج كما يورد معتصم الناصر (الناصر، 2009، ص. 129) وكان لراغب النشاشيبي نائبان، أحدهما يهودي والثاني مسيحي. وكان من المفترض إجراء انتخابات بلدية تالية عام 1931، ولكنها لم تتم، مما ترتب عنه استمرار راغب النشاشيبي في رئاسة

البلدية حتى عام 1934 (مشعل، 2009، ص. 18).

في عام 1934، أصدرت سلطات الانتداب البريطاني قانون البلديات رقم (1) (النص الكامل في الجرباوي 1996، ص. 175-233). ووفق هذا القانون تم انتخاب مجلس بلدي بعدد متساوٍ من الفلسطينيين واليهود، أي ستة فلسطينيين مقابل ستة من اليهود، على أن يكون رئيس المجلس فلسطينياً. فازت الحركة الوطنية بهذه الانتخابات وأصبح مرشحها الدكتور حسين فخري الخالدي رئيساً للبلدية، واستمر في موقعه حتى عام 1937 حين قررت سلطات الانتداب البريطاني نفيه إلى جزيرة سيشل في أول تشرين الثاني منه، فحلّ محله نائبه اليهودي دانييل أوستر كقائم بأعمال البلدية حتى آب 1938 (حليبي، 2000، ص. 13). تولى بعدها مصطفى الخالدي رئاسة البلدية من مطلع تشرين الأول 1938 حتى توفي في آب 1944، وحلّ محله مرة أخرى نائبه اليهودي دانييل أوستر حتى تموز 1945، مما ترتب عنه استقالة أعضاء البلدية الفلسطينيين وقيام سلطات الانتداب البريطاني بتعيين لجنة بلدية من خمسة ضباط إنكليز قامت بإدارتها من تموز 1945 وحتى رحيل الانتداب البريطاني عن فلسطين في أيار من عام 1948 (الوعري، 2022، ص. 124-125، مشعل 2015، ص. 18-19، وحليبي 2000 ص 13-15).

بالمقارنة مع العهد العثماني، فقد تميز عهد الانتداب بزيادة عدد اليهود في المجلس البلدي، وصولاً إلى المساواة في العدد مع الفلسطينيين بدءاً من عام 1934. في العهد العثماني تولى يهود إدارة البلدية بالوكالة لفترات قصيرة وحسب، أما في عهد الانتداب، فلم تمنع سلطات الانتداب تعيين دانييل أوستر رئيساً للبلدية بين 1937-1938 ثم مرة أخرى بين 1944-1945، وخلافاً للعهد العثماني حين كانت البلدية خدمية، فقد تميز عهد الانتداب بطغيان الأجندة السياسية نتيجة لنشاط أعضاء البلدية اليهود في دعم الحركة الصهيونية وتوسيع هجرة اليهود إلى فلسطين ودعم بناء مستعمرات جديدة لهم في القدس وسعيهم لفرض اللغة العبرية في اجتماعات المجلس البلدي ولزيادة أعداد اليهود في المجلس، وتدخلهم في التناقضات الفلسطينية الداخلية، حيث نصرُوا راغب النشاشيبي ليصبح



رئيسًا للبلدية عام 1927، ثم عادوا وانقلبوا ضده وقاطعوا اجتماعات المجلس البلدي بين 1931-1934 احتجاجًا على تصريحات وطنية صدرت عن النشاشيبي (حلي، 2000، ص. 12). عوضًا عن ذلك عبّرت سلطات الانتداب عن دعم إضافي للصهيونية أيضًا عبر إنشاء ما أطلق عليه اسم «جمعية محبي القدس» في عام 1918، حيث ضمت الجمعية حاكم القدس السيد ستورز، ورئيس بلدية القدس ومفتيها ومدير الآثار البريطاني ورؤساء الطوائف المسيحية وحاخام اليهود، ورئيس الجماعة اليهودية ورئيس المنظمة الصهيونية، وقد عملت الجمعية كجسم أعلى من البلدية، ولكنها انتزعت منها برامج بناء وترميم وصيانة للأسواق تسردها علة المهدي بالتفصيل (المهدي، 2003، ص. 105-110). نتج عن عمل هذه الجمعية تطبيع حياة الوافدين الصهاينة إلى المدينة منذ بداية عهد الانتداب والاعتراف بحقوقهم في التخطيط لمشاريع وتنفيذها لصالحهم في المدينة. وترتب عن ذلك إنشاء و/ أو توسيع العشرات من الأحياء اليهودية في المدينة التي تعرف بها الباحثة نائلة الوعري بالتفصيل، وإن كانت تدمج النشاط العمراني الفلسطيني والصهيوني بين 1908 و1948 في جدول واحد (الوعري، 2022، ص. 96-115).

بعد تقسيم القدس إلى شطرين نتيجة للاحتلال الصهيوني لشطرها الغربي عام 1948، نشأت بلدية يهودية في القدس الغربية، هذا فيما ترأس بلدية القدس الشرقية السيد أنطون صافية مسؤول المالية في البلدية السابقة (حلي، 2000، ص. 19)، واستمر صافية في رئاسة البلدية حتى الأول من كانون الثاني 1948، حين تم تشكيل بلدية من 12 عضوًا رئسها أنور الخطيب، والتي تحولت إلى لجنة بلدية عام 1950، وفي العام التالي استقلت البلدية احتجاجًا على الهبوط بدورها إلى مجرد لجنة، وبعد استقلالها جرت انتخابات بلدية عام 1951 فاز فيها 12 عضوًا، وعيّن عارف العارف رئيسًا للبلدية وأقيل في العام ذاته ليحلّ محلّه نائبه حنا عطاالله كرئيس بالوكالة، ثم عيّن عمر الوعري رئيسًا للبلدية واستمر في هذا المنصب حتى عام 1955 حين صدر قانون البلديات الأردني، الذي حدّد نظام انتخابات البلديات من 7-12 عضوًا على أن يعيّن رئيس البلدية من قبل مجلس الوزراء

(مشعل، 2015، ص. 26-41). وتعاقب على رئاسة البلدية بعد انتخابات 1955 كل من عارف العارف (1955-1957)، ثم تلاه روجي الخطيب الذي استمر رئيساً للبلدية حتى عام 1967، حيث جرت في عهده دورتا انتخابات للبلدية واحدة عام 1959، والثانية عام 1963 تم تعيينه رئيساً للبلدية بعد كليهما. ولعلّ أهم ما تم في عهد رئاسة روجي الخطيب لبلدية القدس هو تحويلها إلى أمانة القدس، وجاء هذا التحويل بناء على قرار صدر عن مجلس الوزراء الأردني أثناء جلسة خاصة حضرها الملك حسين شخصياً في 20 آب من عام 1959، وبهذا القرار أصبحت القدس الأمانة الثانية في الأردن بعد أمانة عمان، وبناءً على هذا الترفيع إلى أمانة، أصبحت القدس نظراً لمكانتها الخاصة تتبع مباشرة لرئيس مجلس الوزراء الأردني، وليس لوزارة الداخلية وحسب، كما هو الحال مع باقي البلديات في عموم أنحاء المملكة (مشعل، 2015، ص. 92-95). هذا وقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممثلة بالحاكم العسكري شلومو لاهط بحلّ مجلس أمانة القدس رسمياً في 29 حزيران من عام 1967 (حليبي، 2000، ص. 41-42).

### بطان قرار حلّ بلدية القدس حسب قرارات الأمم المتحدة

بعد حلّ مجلس أمانة (بلدية) القدس، قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية بدعوة عدد من أعضاء مجلس الأمانة لكي تعرض عليهم الانضمام لبلدية القدس الغربية، فكان ردّهم هو رفض اللقاء، وردّوا على النحو التالي الذي يورده أسامة حليبي:

«1- لما كان مجرد البحث -من وجهة نظرنا العربية- في الانضمام إلى مجلس بلدية القدس تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وعلى الوجه الذي أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية هو بمثابة اعتراف رسمي منا بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس، الأمر الذي لا نسلّم به كأمر واقع ولا نقرّه، ونعتبره مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ولقراريها في جلستها الاستثنائية الأخيرة ومخالفاً للقانون الدولي العام، ونعتبره كذلك إجراء غير مشروع ونطالب بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه الحال قبل 5/6/1967.

2- وبناءً على ذلك، تجدوننا آسفين لعدم تلبية الدعوة لمقابلتكم والتحدث معكم بهذا الشأن». (من حلبي، 2000، ص. 43-44).

قامت هذه الدراسة بإيراد النص أعلاه كاملاً كونه يمثل وثيقة تاريخية تبين أن السعي الإسرائيلي لضم فلسطينيين إلى بلدية القدس الغربية بدأ رسمياً من وزارة الداخلية الإسرائيلية ذاتها، وذلك من أجل الإظهار أمام العالم أن الحكم الإسرائيلي في القدس الشرقية هو حكم شرعي يحظى برضا الشعب الفلسطيني الأصلي وليس احتلالاً، كما يلفت الانتباه في هذا الرد أنه قد استند إلى قراراتين أمميين يرفضان الاحتلال وكل الإجراءات لفرض أنظمة قضائه وإدارته على القدس صدرت مباشرة إثر احتلال عام 1967، وهذان القراران هما القرار رقم 2253 و2254 الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبعاً في 4 و14 تموز من عام 1967. حيث كانت حكومة الاحتلال قبل صدور هذين القرارين قد سنت قوانين تعلن فيها سريان أنظمتها القضائية والإدارية على القدس الشرقية، وبناءً على ذلك، قامت أيضاً بحل مجلس أمانة بلدية القدس، وهو ما رفضه القراران المذكوران وأكدوا بطلانه (راجع / راجعي نصي القرارين في حلبي، 2000، ص 106-108). وقد تم تأكيد هذين القرارين في قرارات أخرى أصدرها مجلس الأمن الدولي، مثل القرار 252 أيار من عام 1968، والقرار 267 تموز 1969، وقرار 271 أيلول 1969، و298 أيلول 1971، و452 تموز 1979، و465 آذار 1980 وغيرها من القرارات (انظر / انظري لهذه القرارات وغيرها، شعبان، 2011). وفي كل هذه القرارات ورد نص فحواه كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 252 لعام 1968:

«2. يعتبر (مجلس الأمن) أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة». (حلبي، 2000، ص. 119). ولا شك أن قرار إسرائيل بحل مجلس أمانة القدس عام 1967 يقع في إطار القرارات الإدارية التي يعلن قرار مجلس الأمن رقم 252 وسواه من قرارات الأمم المتحدة بطلانه وفق هذه الصيغة المقتطفة من قرار 252.

في السياق اللاحق، ستتطرق هذه الدراسة للمحاولات غير الرسمية لدمج الفلسطينيين المقدسيين في البلدية الإسرائيلية، وذلك بوصفها محاولات تعاني من ذات المشاكل التي أشار إليها رد مجلس أمانة القدس أعلاه، كما أنها تكرس موضوعياً الاعتراف بالحكم الإسرائيلي غير الشرعي في المدينة.

## آثار حلّ أمانة القدس من قبل الاحتلال

ترتب عن حلّ أمانة القدس عدة آثار وتداعيات محلية وأمية ودولية.

وتنقسم الآثار المحلية إلى قسمين: أولهما يتعلق بعملية تهويد الأرض وأسمائها وتغيير المكان والمشهد والفضاء والإقليم، وتبهدت الهوية الوطنية للفلسطيني المقدسي وأسرلة المؤسسات التي يضطر للتوجه إليها، وقد نشرت «المقدسية» عشرات الدراسات والمقالات والتقارير في أعدادها السابقة بهذا الخصوص، وتساهم بلدية الاحتلال مساهمة فعالة في عملية تهويد الأرض والفضاء والمشهد والإقليم من خلال المخططات التي تعدّها لجنتها المحلية واللوائية للتخطيط والبناء، حيث تقوم بتعزيز البناء اليهودي في القدس الشرقية من خلال بناء مجمعات ومستعمرات جديدة، فيما تحجر البناء للفلسطينيين المقدسيين وتضع كل العراقيل التي تؤخر عملية إقرار الخطط الهيكلية الخاصة بهم، كما حصل في مرات عديدة أن تقوم البلدية برفض الخطط الهيكلية التي يضعها الفلسطينيون لمصلحتهم وتصادر أراضي تلك المخططات من أجل إقامة مستعمرات جديدة عليها، وذلك كما جرى في حالات عديدة تتعلق بانسحابها ورفضها لقبول مخططات تتعلق بأراضي حارات سلوان على سبيل المثال.

الأثر المحلي الثاني هو اجتماعي، حيث تكونت على مدى سنوات الاحتلال شريحة محدودة العدد ولكنها عالية الصوت من خلال الدعاية والكتابة في وسائل الإعلام، تطالب بالاعتراف بما تسميه بالوقائع التي تكونت على الأرض والانخراط بالتالي في البلدية الإسرائيلية للقدس ترشيحاً وانتخاباً، ويتمى غالبية أعضاء هذه الشريحة إلى المجنسين

بالجنسية الإسرائيلية كما سيبيّن العرض اللاحق.

على صعيد المشاركة الفلسطينية المقدسية في انتخابات البلدية الإسرائيلية، فقد لوحظ هبوط نسبة هذه المشاركة من 11-12 بالمئة عام 1969 إلى ما لا يزيد على 7, 0-6, 1 بالمئة في آخر دورتي انتخابات بلدية عقدتا عامي 2013 و2018، هذا علماً أن انتخابات البلدية الإسرائيلية تعقد مرة كل خمس سنوات، وبالتالي فإن الانتخابات القادمة ستتم في عام 2023. وقد أورد تقرير صادر عن مؤسسة راند الأميركية نسب التصويت الفلسطينية المقدسية في الانتخابات البلدية الإسرائيلية منذ انتخابات عام 1969 وحتى انتخابات 2013 والتي كانت على النحو التالي:

1969: 11% - 12%.

1973: 7%

1978: 14%

1983: 18%

1988: 3%

1993: 5% - 8%

1998: 3% - 7%

2003: 5%

2008: 2%.

2013: 7% .، 6% - 1% (بليك وآخرون، 2018، ص. XI).

يلاحظ من هذا الجدول أن نسبة التصويت الفلسطيني في الانتخابات البلدية الإسرائيلية قد وصلت الذروة عام 1983 (18 بالمئة)، ولكنها شهدت انحداراً دراماتيكياً إلى 3 بالمئة عام 1988، وذلك إبان السنة الأولى للانتفاضة الثانية، ارتفعت قليلاً بعد ذلك في دورتي الانتخابات اللاحقتين في عامي 1993 و1998، ولكنها تراجعت دراماتيكياً إلى 2 بالمئة

في انتخابات 2008 وانتخابات 2013، وعلى نفس الشاكلة كانت نسبة المشاركة في آخر انتخابات بلدية عقدت عام 2018. ويمكن للباحث عزو هذا الانخفاض في الإقبال على التصويت إلى عاملين: الأول منها يتعلق بالسياسات التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية التي جعلت نمو المستعمرات بمشاركة البلدية الإسرائيلية للمدينة بمثابة عملية تهديد وصلت إلى أعتاب كل بيت فلسطيني في القدس الشرقية، أما الثاني فيتعلق باضطراب نمو الوعي الوطني الفلسطيني للمقدسيين منذ الانتفاضة الأولى عام 1987. قبل عام 1987 كان قسم من المقدسيين الفلسطينيين يرون أن تصويتهم قد يؤدي إلى تحسين الخدمات البلدية المقدمة لهم، ولكن لاحقاً ثبت لهم العكس، وهو أن تصويتهم قد جاء بمجالس بلدية صهيونية تعطي الأولوية لتخطيط وتصميم وتنفيذ إنشاء المستعمرات اليهودية في القدس الشرقية على حساب الفلسطينيين. هنالك عامل ثانوي يمكن إضافته لهذا التغيير، فقد كانت البلدية الإسرائيلية منذ عام 1967 وحتى عام 1993 تخضع لرئاسة أحد أقطاب حزب العمل تيدي كوليك الذي اشتهر بتوجهه المستمر للفلسطينيين في القدس الشرقية وتقديم الوعود بخدمات لم تنفذ لاحقاً، كما أنه أنشأ إدارات للأحياء في القدس الشرقية، عيّن فيها أشخاصاً من القدس أو من فلسطيني الداخل الذين يسكنون القدس (حلبى، 2000، ص. 55-56). عام 1993 انتصر إيهود أولمرت من حزب الليكود على تيدي كوليك وأشهر بشكل أكثر سفوراً التوجه للسيطرة الأحادية الصهيونية على المدينة أثناء فترة رئاسته للبلدية من 1993-2003، ثم حلّ محله الشخصية الدينية المتزمتة أوري لوبليانسكي من 2003-2008، والذي أخلّى مكانه لنيّر بركات من حزب الليكود بين 2008 لـ 2018، وفي 2018 نجح في الانتخابات الشخصية الدينية المتزمتة موشي ليون. بلغة أخرى بعد 1993 غاب الخطاب الموجه للفلسطينيين المفعم بالوعود بتحسين الخدمات لهم دون تلبيتها بالضرورة، واستمر هذا الغياب حتى عام 2018 عندما انتخب موشيه ليون ليأتي بأجندة لتحسين الوضع الاقتصادي والخدمات للفلسطينيين في القدس الشرقية بهدف «إبعادهم عن ممارسة العنف»، مقابل توسيع كثيف للمستعمرات، وتعزيز

أسرلة التعليم المدرسي وتوسيع فتح أبواب الجامعات الإسرائيلية لقبول طلبة القدس الشرقية فيها، كما قضت بذلك الخطة الحكومية 3790 لأعوام 2018-2023 التي تشارك البلدية الإسرائيلية في تنفيذ بعض أجزائها (عبر عميم، 2022).

أدى التوسع في بناء المستعمرات وانكشاف المشروع الصهيوني لتهويد وأسرلة القدس ونمو الوعي الوطني الفلسطيني إذاً إلى تقليص نسبة تصويت المقدسيين الفلسطينيين في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، ولكن في المقابل ازدادت الدعوات النخبوية للمشاركة في الترشح في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، فكانت في البداية دعوة حنا السنورة للترشح في الانتخابات البلدية الإسرائيلية عام 1989 (بليك وآخرون، 2018، ص. 13)، وهو ما طرحه منذ عام 1987 قبل شهر من اندلاع الانتفاضة الأولى، ولكنه لم يفعله في النهاية بسبب الانتفاضة وحرق سيارته وتهديدات تلقاها، وقد أثار استعداد السنورة هذا سلسلة من التصريحات الإسرائيلية المؤيدة، حيث قال رؤوفين ريفلين عضو البلدية الليكودي في تموز من عام 1987: «إن رغبة شخص مقدسي مثل حنا السنورة في دخول حلبة انتخابات البلدية تعني اعترافاً حقيقياً بالسيادة الإسرائيلية في المدينة» (في حلبي، 2000، ص. 55).

لم يخض السنورة الانتخابات عام 1989، ولكن كتلة يهودية-عربية حاولت خوضها عام 1993 (بليك وآخرون، 2018، ص. 14)، وسُميت هذه الكتلة باسم كتلة «سلام القدس» ودعت لإقامة دولتين لشعبين ووقف بناء المستوطنات في القدس الشرقية، ولكنها في المقابل رفعت مطالب يومية مثل إلغاء ضريبة الأرنونا عن فلسطيني القدس الشرقية لمدة ثلاث سنوات، أي إن الكتلة كانت تنطلق من مبدأ قبول السيادة الإسرائيلية على المدينة والعمل لتحسين أوضاع الفلسطينيين المقدسيين في إطار هذه السيادة. قاد الكتلة من الجانب الإسرائيلي موشيه عميراف وسارة كمينكر، ولم يكن هنالك أسماء فلسطينية معلنة رسمياً (حلبي، 2000، ص. 57-58)، ولكن ذكر أنه تم الاتصال مع زياد درويش ومحمد المصري من إدارات الأحياء في القدس الشرقية للانضمام للكتلة (حلبي، 2000، هامش في ص. 59). وفي النهاية لم تخض كتلة «سلام القدس» الانتخابات البلدية بسبب

عدم دعم الجانب الفلسطيني الرسمي لها، وهو الدعم الذي كانت تسعى للحصول عليه. تمت أول مشاركة لمرشح فلسطيني من القدس الشرقية في انتخابات البلدية من موسى عليان من بيت صفافا، والذي كان يحمل الجنسية الإسرائيلية عندما خاض الانتخابات عام 1998، ولكنه لم يستطع الفوز، وتكرر ذلك مع زهير حمدان من صور باهر الذي ترشح لانتخابات عام 2008 ثم تراجع، وخاض فؤاد سليمان وهو حامل للجنسية الإسرائيلية انتخابات البلدية عام 2013، ولم يستطع النجاح أيضا (بليك وآخرون، 2018، ص. 14-15). وخلال انتخابات 2018 ترشح لها قائمتان: الأولى فلسطينية رئسها رمضان دبش من المركز الجماهيري في صور باهر، وسماها «القدس بلدي»، وقد رفعت هذه القائمة مطالب خدماتية وغير سياسية وخاضت الانتخابات حتى النهاية ولكنها لم تنجح. أما القائمة الثانية فكانت قائمة إسرائيلية فلسطينية مشتركة قادها كل من غيرشون باسكين وعزيز أبو سارة، وقد قدمت هذه القائمة طرحًا سياسيًا يرفض الحكم الإسرائيلي في المدينة (بليك وآخرون، 2018، ص. 21-22، وباسكين، 2018 عدة مقالات صحفية) وترشح عزيز أبو سارة الذي يحمل هوية الإقامة في القدس وليس الجنسية الإسرائيلية لرئاسة البلدية، وذلك رغم أن القانون الإسرائيلي ينص على أن رئيس البلدية يجب أن يكون مواطناً إسرائيلياً (بليك وآخرون، 2018، ص. 17). ويضيف الصحفي نيّر حسون أن القانون الإسرائيلي القائم يتطلب أن يكون المرشحون مواطنين إسرائيليين، مما يعني أن المقدسيين الفلسطينيين كمقيمين وليسوا مجنسين لا يستطيعون أن يكونوا مرشحين، بل يستطيعون أن يكونوا مصوتين فقط (حسون، 2018). لهذه الأسباب، مضافاً لها الضغوط التي تعرض إليها تراجع عزيز أبو سارة وكتلته عن خوض انتخابات البلدية الإسرائيلية للقدس. وقد كتب غرشون باسكين العديد من المقالات عام 2018 للترويج لهذه القائمة (باسكين، 2018). وفي عام 2022 عاد باسكين وشاركه المحامي وليد أبو تايه للدعوة للمشاركة في الانتخابات البلدية لعام 2023 من خلال مقالات عدة (باسكين 2022، أبو تايه، 2022).

بناءً على ما ورد أعلاه، يتضح أن من خاضوا انتخابات البلدية في فترات مختلفة كموسى



عليان وفؤاد سليمان قد كانوا من حاملي الجنسية الإسرائيلية، ولولا ذلك لما أمكنهم الترشح، وعندما حاول عزيز أبو سارة تحدي هذا الشرط، لم يسمح له بإكمال مسيرته وتعرض لتهديد إسرائيل بسحب بطاقة الإقامة في المدينة منه (بليك وآخرون، 2018، ص. 23).

يترتب على ما سبق، أن المشاركة في الترشح لانتخابات البلدية الإسرائيلية ليس فقط أمراً باطلاً سياسياً، ومن وجهة نظر قرارات الأمم المتحدة التي رفضت الإجراءات الإدارية والقضائية الإسرائيلية في القدس كما تقدم، ولكنه أيضاً طريق محفوف بالاشتراطات الإسرائيلية التي تحصر حق الترشح بحاملي الجنسية الإسرائيلية، مع إبقاء فلسطينيي القدس الشرقية فقط كاحتياطين لرفع نسبة التصويت بما يضمن نجاح يهود من اليسار الصهيوني، أو بعض الطامحين لتسلم مواقع في البلدية من العرب الحاملين للجنسية الإسرائيلية، وهؤلاء لا يزيدون على 5 بالمئة من فلسطينيي القدس الشرقية، كما بينت معطيات أخيرة، أي 18982 شخصاً فقط (حسون، 2022).

على أن الأمر لا يقتصر على هذه الشروط الإجرائية لحفظ البلدية كبلدية إسرائيلية، بل إن تحصيلها لتبقى بلدية إسرائيلية وحسب يتضمن خطوات أعمق تضمنتها دراسة مؤسسة راند الأميركية التي أعدت بالتعاون مع معهد القدس لبحث السياسات وهو معهد إسرائيلي. حسب ملخص هذه الدراسة الوارد في بدايتها تقديران حول ردة الفعل الإسرائيلية تجاه المشاركة الفلسطينية في الانتخابات البلدية الإسرائيلية: الأول منها أن إسرائيل ستكون سعيدة في حال حصول مشاركة فلسطينية محدودة في الانتخابات البلدية تؤدي إلى وصول 3-4 إلى عضوية المجلس البلدي البالغ عدد أعضائه 31 عضواً ليكونوا بذلك أقلية داخل المجلس، يساعد وجودها إسرائيل في لعبة العلاقات العامة دولياً لإظهار أن مدينة القدس هي مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وأن كل سكانها سواء من العرب أم اليهود يقبلون بهذه السيادة. وفي التقدير الآخر ترى الدراسة أن إسرائيل ستتدخل لإجهاض نتائج الانتخابات البلدية في حال زادت نسبة التصويت الفلسطيني على 40 بالمئة، مما قد يؤذن باحتمالية تحول الغالبية في المجلس البلدي إلى غالبية فلسطينية

ولاسيما في ظل أن نسبة التصويت اليهودي لانتخابات بلدية القدس لا تزيد على 39 بالمئة من أصحاب حق الاقتراع (بليك وآخرون، 2018، الملخص). يذكر التقدير الثاني بمقولة «الديمقراطية المدافعة عن نفسها»، وهي مقولة تتردد بشكل كبير في إسرائيل في السنوات الأخرى تحت تبرير حماية الديمقراطية لصالح الأغلبية اليهودية من تسلل العرب إليها من داخلها بمجرد تعزيز العمل على تحقيق بعض المطالب الخدمائية للعرب التي تعتبرها الصهيونية تهديداً، وحتى إن لم تصل إلى مستوى العمل من أجل تقويض نظام السيطرة الصهيوني، وهو أمر لن يستطيعوا إنجازه.

في هذا الإطار الأخير يتحدث ملخص الدراسة المذكورة عن ثلاثة مستويات من التأثير في حال نجاح مرشحين فلسطينيين في الوصول إلى مقاعد المجلس البلدي الإسرائيلي للقدس، يتمثل المستوى الأول بالنجاح في تحسين الخدمات البلدية لفلسطينيي القدس الشرقية لتقترب من مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية للقدس الغربية والمستعمرات المقامة بصورة غير شرعية حسب القانون الدولي في القدس الشرقية. أما المستوى الثاني فيتعلق بمسائل ذات طابع سياسي، كما تصفها الدراسة، مثل التخطيط الهيكلي والهدم والبناء وحقوق الإقامة في المدينة وقوانين الأراضي التي تقرها الحكومة والكنيست ولا صلاحية للبلدية كجسم تنفيذي خدماتي إداري في تعديلها أو تغييرها. أما المستوى الثالث حسب الدراسة فهو المستوى المتعلق بالمستقبل السياسي للمدينة. في هذا الإطار تخلص الدراسة إلى أن قدرة الممثلين الفلسطينيين الذين يشاركون في المجلس البلدي لن تتجاوز المستوى الأول، أي محاولة تحسين الخدمات، فيما لن يستطيعوا التأثير في المستوى الثاني من القضايا التي تعود إلى الكنيست والحكومة وليس للبلدية، ولن يؤثرُوا أيضاً في المستوى الثالث الذي سيكون رهيناً بنتائج المفاوضات والقرارات الرسمية بشأن المستقبل السياسي للمدينة (بليك وآخرون، 2018، الملخص).

رغم الخلاصة التي توصلت إليها الدراسة أن المشاركة الفلسطينية في المجلس البلدي الإسرائيلي لن تحقق أكثر من محاولات لتحسين الخدمات، إلا أن الدراسة مركبة على

أساس تشجيع التوجه الفلسطيني للانخراط في الانتخابات البلدية من أجل تحسين الخدمات، وفي هذا الإطار تتحدث الدراسة أن 75 بالمئة من فلسطيني القدس الشرقية و81 بالمئة من أطفالها يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة مع 28 بالمئة و29 بالمئة على التوالي في القدس الغربية. وأن هنالك نقصاً حاداً في المساكن، ترتب عنها سكن ما يزيد على 120 ألف مقدسي فلسطيني خارج حدود بلدية القدس الإسرائيلية (بليك وآخرون، 2018، الملخص). تشكل هذه الأرقام وغيرها المتعلقة بالتميز في الخدمات بين القدس الشرقية والقدس الغربية، الحجة الرئيسة لغالبية من تحمسوا لخوض الانتخابات البلدية الإسرائيلية في القدس بذريعة السعي لردم هذه الفجوة في الخدمات، مما يعني قبولاً ضمناً باحتلال المدينة ومحاولة النفاذ من خلاله لتحسين ما يمكن من خدمات.

خلاصة الأمر بالنسبة لدراسة مؤسسة راند، أن هذه الدراسة تساعد القارئ على معرفة أن الترشيح للبلدية الإسرائيلية في القدس محصور بحملة الجنسية الإسرائيلية، وأن إسرائيل لن تسمح بمشاركة واسعة هؤلاء في المجلس البلدي، بل ستذهب للعمل ضد مشاركة هؤلاء ولإجهاض نتائج الانتخابات في حال نجاحهم، ومن جهة أخرى تبين الدراسة أن أية مشاركة فلسطينية في مجلس بلدية القدس الإسرائيلي ستحاول تحسين الخدمات في المدينة وحسب، ولكنها لن تتمكن من وقف الاستيطان الزراعي والهدم البيوت وسحب حق الإقامة في المدينة. ولعلّ من المهم للداعين للترشح للانتخابات البلدية الإسرائيلية أن يعرفوا جيداً هذه القيود، وأن يعرفوا الثمن السياسي الباهظ الذي سيلحق بالحقوق الوطنية الفلسطينية إذا تم التوجه لأجندة خدمتية وحسب. يرد في القسم التالي تحليل لمواقف هذا التوجه، وكذلك مواقف التوجه الآخر الداعي لخوض انتخابات البلدية على أساس برنامج سياسي من خلال كتلة فلسطينية منفصلة أو كتلة فلسطينية-إسرائيلية مشتركة.

## الردود الفلسطينية

يناقش هذا القسم الردود الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية التي تمت لمواجهة قرار

الاحتلال حلّ مجلس أمانة القدس عام 1967، وبلي ذلك اقتراح لإعادة تنظيم وتفعيل دور هذه الأمانة من قبل مواقع المجتمع المحلي المقدسي.

على الصعيد الرسمي الفلسطيني، يمكن القول إن المحاولات الفلسطينية لإعادة إحياء أمانة القدس قد بدأت مترافقة مع الإعداد الفلسطيني لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي عقد في هذه العاصمة الإسبانية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1991. بدأ هذا الإعداد منذ ما قبل المؤتمر، حيث تشكلت الطواقم الفنية في الداخل وذلك كجزء من فريق دراسة المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية القادمة الذي قاده الدكتور يوسف الصايغ منذ عام 1988، والذي تأسس تحت إشراف دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير مباشرة بعد انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني من ذلك العام، والتي أعلنت قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

عقدت الطواقم الفنية اجتماعاتها في القدس، وفي لقاءات عُقدت في مقر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) نوقشت قضايا متعددة للإعداد للتفاوض حول القدس كان منها موضوع البلدية العربية (حلبى، 2000، ص. 74). وفي إطار ذلك قدّم الدكتور مهدي عبد الهادي مذكرة للقيادة الفلسطينية في تونس حول بلدية القدس بتاريخ 12 أيلول 1992، واقترح في نص المذكرة إعادة تشكيل البلدية وتوأمتها مع بلديات عالمية، وطرح موضوعها في المفاوضات الجارية، وربط تشكيلها وانتخابها مع بلديات الضفة وقطاع غزة بوصفها والقدس الشرقية هي الأراضي المحتلة عام 1967، وللتأكيد على وضع القدس المركزي كعاصمة لفلسطين (حلبى، 2000، ص. 75-77).

إلى جانب اقتراح مهدي عبد الهادي أعلاه، قدّم السيد فيصل الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض آنذاك في أول تشرين الثاني 1993 مبادرة لتشكيل ما سُمّاه بـ«الهيئة الوطنية للقدس»، التي تتشكل من دوائر التخطيط، والاقتصاد، والقانون والحقوق،

والخدمات، والمؤسسات، والسياسة، والشؤون الدينية، والمالية، والدفاع والسلامة العامة، بحيث تكون البلدية العربية للقدس جزءاً من دائرة القانون الحقوق (التفاصيل في حلبي، 2000، ص. 79-87).

ترتب عن هذه الاقتراحات والمبادرات أن موضوع أمانة (بلدية) القدس قد أصبح موضوعاً مطروحاً على أجندة القيادة الفلسطينية. ولذلك قام الرئيس ياسر عرفات عام 1998 بإعادة تشكيل أمانة القدس من 11 عضواً، حيث شملت الباقيين على قيد الحياة من أعضائها الذين تم انتخابهم في آخر انتخابات جرت لها عام 1963 كما ذكر أعلاه، وعين أسماء أخرى إضافية، وخلال عهد الرئيس ياسر عرفات صدر قانون العاصمة رقم 4 لسنة 2002، والذي كرّس القدس كعاصمة لفلسطين، واعتبرها منطقة تطوير (أ)، أي ذات أولوية بالمخصصات التنموية. وفي حزيران من 2001 قدمت لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون أمانة العاصمة والذي جرت مناقشته في جلسة عامة للمجلس التشريعي في 5 كانون الثاني من عام 2002، ثم أقر بالقراءة الأولى في 21 تموز 2003، والقراءة الثانية في 5 أيار 2003، ولم يصدره الرئيس رسمياً بعد ذلك، ورغم ذلك فقد تضمن قانون انتخاب الهيئات الفلسطينية المعدل رقم 10 لسنة 2005 في مادة 69 منه أن انتخاب مجلس أمانة القدس يجري وفقاً لقانون أمانة العاصمة (التفاصيل في سالم، صيف 2020، ص. 100-101).

في كانون الثاني من عام 2012، أصدر الرئيس محمود عباس (أبو مازن) مرسوماً بإعادة تشكيل مجلس أمانة القدس من 17 عضواً، وحدد المرسوم أن الأمانة تتبع منظمة التحرير الفلسطينية، على أن يقوم المؤتمر الوطني الشعبي التابع للمنظمة بمسؤولية المتابعة للأمانة (سالم، صيف 2020، ص. 101).

في غمرة الإعداد للانتخابات المحلية الفلسطينية عام 2016 جرت حوارات واسعة، شارك فيها الكاتب حول آليات انتخاب أمانة القدس، وقد لخص الكاتب هذه الحوارات في

دراسة عن أمانة القدس نشرت بالإنكليزية عام 2018 (سالم، 2018) ونشرت بالعربية في مجلة المقدسية (سالم، صيف، 2020)، كما نشر الكاتب مقاليتين حول الموضوع عام 2018 في جريدة الأيام (سالم، جريدة الأيام). تمخض عن هذه الحوارات تصورات غنية حول كيفية إعادة إحياء أمانة القدس رغم قيود الاحتلال، لذلك ستم العودة إلى هذه التصورات في اقتراح البدائل لتفعيل أمانة القدس التي سترد أدناه. ورغم تأجيل الانتخابات المحلية عام 2016، فقد صدرت قرارات رسمية فلسطينية مهمة بشأن أمانة القدس عن دورتي المجلس المركزي ودورة المجلس الوطني الفلسطيني لعام 2018: دورة المجلس المركزي الثامنة والعشرون (دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين 14-15 كانون الثاني، 2018)، ودورة المجلس الوطني الثانية والعشرون (دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية 30 نيسان وحتى 3 أيار 2018)، ودورة المجلس المركزي التاسعة والعشرين 28-29 تشرين الأول 2018. في قسم الوضع الداخلي البند ثالثاً من الأولى، وسادساً من الثانية، وثالثاً من الثالثة، يجد المرء نصّاً متطابقاً تقريباً رغم اختلاف بعض الكلمات حول أمانة القدس، نصّه حسب دورة المجلس المركزي الثامنة والعشرين هو التالي:

«تعزيز تلاحم الصف الوطني المقدسي تحت قيادة مرجعية وطنية موحدة، وإعادة تشكيل مجلس أمانة العاصمة من خلال صيغة تمثيلية مناسبة ومتوافق عليها وطنياً» (نصوص قرارات الدورات الثلاث في وكالة وفا لعام 2018).

بعد اتخاذ هذه القرارات بشأن أمانة القدس لم يجر تطبيقها على أرض الواقع. لا يعود ذلك إلى الخشية من قمع الاحتلال للأمانة وإخراجها عن الشرعية، فالشعب الفلسطيني كان ولا زال يقوم بما عليه فعلة رغماً عن إجراءات الاحتلال. ولكن عدم التطبيق ربما يعود أكثر كما لاحظ الكاتب إلى أن الأجسام الفلسطينية الرسمية الخاصة بالقدس تقوم كلٌ منها بمهام الأمانة في ظل الاحتلال، مثل دفع نفقات ترخيص البيوت والدفاع عن حق الإقامة، وتقديم المساعدات للمتضررين من هدم البيوت والتجار والعائلات الفقيرة والمشافي ومؤسسات القدس، وغيرها، وهو ما تقوم به دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ومحافظة

القدس، ووزارة شؤون القدس، ويقوم المؤتمر الوطني الشعبي بتوأمة القدس وحواراتها وقراها مع بلديات عالمية، ويقوم أعضاء من أمانة القدس بتمثيلها في اتحادات البلديات العربية والإسلامية والعالمية، وهكذا، أي إنه قد تم توزيع عمل الأمانة على هيئات مختلفة تعمل من أجل القدس وأحياناً دون تنسيق كافٍ بينها، كما لاحظ الكاتب، هذا علماً أن اللجنة الرئاسية العليا للقدس والتي يرأسها الرئيس وتشمل الهيئات المذكورة يمكنها توزيع المسؤوليات بين الهيئات المذكورة دون أي تضارب، وذلك على النحو التالي كمقترح:

دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية تتولى طرح قضية القدس في كل المحافل العربية والعالمية، وتنظم العلاقات العربية والدولية بما يخص قضايا المدينة، وترسم السياسات والإستراتيجيات العليا للقدس.

## **وزارة شؤون القدس تتولى تنسيق عمل كل الوزارات الفلسطينية بشأن القدس.**

وحدة شؤون القدس في ديوان الرئاسة تواصل عملها كوحدة إعداد خطط إستراتيجية للقدس، وفي عقد ندوات ومؤتمرات متخصصة بشأنها.

محافظة القدس: تتولى وفق قانون المحافظات مسائل حفظ الأمن والنظام وحماية السلم الأهلي، وتقديم المساعدات الاجتماعية والإنسانية للمتضررين من إجراءات الاحتلال في كل المجالات.

المؤتمر الوطني الشعبي للقدس يتولى متابعة أمانة القدس ومسائل انتخابها وفق أفضل صيغة ديمقراطية تمثيلية، ومساعدتها في التوأمة مع مدن عربية وعالمية، كما يتولى متابعة الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس.

أمانة القدس: تتولى تحت إشراف المؤتمر الوطني الشعبي إعداد الخطط التنموية للمجتمع المحلي المقدسي بكل مواقعها، كما تتولى مهمة تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطط من مصادر محلية وعالمية.

اللجنة الرئاسية العليا للقدس: تتولى تنظيم كل ما سبق بما يحقق التناغم بين عمل الوحدات والهيئات المختلفة المذكورة أعلاه، وتكون اللجنة الرئاسية العليا للقدس بمثابة المرجعية العليا الموحدة القرار والفعل فيما يخص كل شؤون المدينة.

هذا مقترح عام، ويمكن إجراء تعديلات عليه باتجاه تحقيق التناغم ومنع التضارب والازدواجية والتكرار في أداء المهام بين مختلف هذه الهيئات.

وحول موضوع كيفية إعادة تشكيل أمانة القدس وفق أفضل صيغة ديمقراطية تمثيلية كما جاء في قرارات المجلسين المركزي والوطني لعام 2018، فإنه يمكن العودة إلى خيارات حوار 2016 التي لخصها الكاتب بين: إبقاء الأمانة الحالية مع تطعيمها، أو تعيين أمانة جديدة، أو انتخاب أمانة جديدة، أو اختيار أمانة جديدة (سالم. صيف 2020، بدءاً من ص. 100).

ودون العودة مجدداً إلى تفاصيل كل خيار من الخيارات أعلاه، حيث عولج ذلك باستفاضة في الدراسة السابقة أعلاه، فإن النقاط التالية يمكن إضافتها أو التركيز عليها:

أولاً: تحديد مهام الأمانة لتكون في المجال التنموي وليس الخدماتي وحسب، وذلك وفق منطوق القرار الأردني بتحويلها إلى أمانة عام 1959، ومنطوق قانون العاصمة الفلسطيني الذي اعتبرها منطقة (أ) من حيث أولويات التنمية والمخصصات المالية لذلك، وتتوافق هذه القرارات والقوانين مع ما تحتاجه القدس، وهو أولاً وعاشراً التنمية البشرية لبناء الإنسان، والتنمية المجتمعية (Community Development) لبناء المجتمع المحلي وقطاعاته الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية وغيرها في كل المجالات، والتنمية الاجتماعية (Social Development) للفئات الاجتماعية من شباب ونساء ومسنين ومسنات، وهكذا. في إطار هذه المهام تقوم الأمانة داخلياً بجمع الاحتياجات التنموية للمجتمع المحلي المقدسي بكل مواقع، كما تتولى خارجياً القيام بتمثيل القدس في كل اتحادات البلديات والعواصم العربية والعالمية، وتوظف علاقاتها العربية والعالمية هذه في



تجنيد المال اللازم لتنفيذ خطط المجتمع المحلي المقدسي، هذا إضافة لتحفيز مواقع المجتمع المحلي المقدسي على توفير التمويل اللازم من مصادر ذاتية. يوفر هذا المفهوم لعمل الأمانة مدخلاً لجعلها رافعة لتعزيز استقلالية المجتمع المحلي المقدسي ومواقفه عن الاحتلال ومؤسساته باتجاه تعزيز الاعتماد على الذات وعلى المصادر العربية والدولية الصديقة لتحقيق التنمية.

ثانياً: هنالك خيارات صدامية وأخرى أقل صدامية، وثالثة غير صدامية مع الاحتلال أثناء إعادة تشكيل أو انتخاب أمانة القدس وقيامها بعملها بعد ذلك.

بالنسبة للخيارات الصدامية، يمكن ممارسة عملية انتخاب أمانة القدس كجزء من المقاومة الشعبية تحت الاحتلال، كأن يقوم كل موقع مقدسي بانتخاب ممثليه لمجلس الأمانة العام، الذي يجتمع بعد اكتمال نصابه من كل المواقع ليقوم بدوره بفرز مجلس الأمانة التنفيذي المصغر. أو كأن يجري اتباع اقتراح سابق طرحه القائد الراحل فيصل الحسيني بأن يتم إنشاء شركة مقدسية، يساهم كل مقدسي فيها بمبلغ زهيد، ثم يقوم أعضاء الشركة المقدسيون بانتخاب مجلس إدارة للشركة تكون بمثابة بلدية للقدس. كما يمكن الجمع بين التصويت الإلكتروني للأمانة لمن يملك مهارات ذلك، وبين التصويت في صناديق متنقلة في المواقع لمن لا يمتلك المهارات الإلكترونية، وهكذا من الخيارات التي تجعل انتخاب أمانة القدس جزءاً صميماً من أشكال المقاومة الشعبية للاحتلال.

ومن الأشكال الأقل صدامية في انتداب أمانة القدس، فإنه يمكن عقد مؤتمر تمثيلي واسع في رام الله مثلاً للشخصيات المقدسية المنتخبة في نقابات عمالية ومهنية وأعضاء مجلسين وطني ومركزي وتشريعي ولجنة تنفيذية لمنظمة التحرير سابقين وحاليين، ووزراء سابقين وحاليين من المدينة، ورموز مجتمع مدني، وممثلي المواقع المقدسية والقطاعات والفئات، حيث ينبثق عن هذا المؤتمر مجلس واسع لأمانة القدس يفرز بدوره مجلساً تنفيذياً مصغراً. أو أن يعقد في رام الله مثلاً كونغرس تمثيلي لمواقع القدس، ترسل له كل منها عدداً يتناسب

مع نسبة عدد سكانها من المدينة ككل .

أما الأشكال غير الصدمية، فتكون إما بأن يكون أعضاء الأمانة داخل القدس دون أن يفعلوا شيئاً؛ مكتفين باللقب بأنهم أعضاء في الأمانة، وهذا خيار سلبي، أو أن تباشر الأمانة أعمالها من رام الله أو عمان، حيث تتواصل من هناك مع المواقع المقدسية لتلقي احتياجاتها التنموية ومساعدتها من خلال علاقات الأمانة العربية والدولية في توفير التمويل لها، إضافة للتمويل المحلي. وتقوم الأمانة في هذه الحالة بالاستمرار في تمثيل القدس في الاتحادات البلدية واتحادات العواصم العربية والعالمية.

اختيار أي خيار من الثلاثة: الصدامي، والأقل صدمية، وغير الصدامي ليس أمراً اعتبارياً، وإنما يجب أن يكون تبعاً للدراسة العميقة من قبل القيادة السياسية وتقييمها لمدى القدرة والاستعداد الذاتي لكل خيار، وكذلك مدى تجنيد الداعمين العرب والدوليين لكل خيار، كما يمكن الانتقال من خيار إلى آخر تبعاً لتغير المعطيات والظروف على أرض الواقع.

ثالثاً: تحديد الحدود الجغرافية لعمل الأمانة وعلاقتها بمحافظة القدس: في هذا الإطار يمكن إبقاء حدود عمل الأمانة في نطاق الكيلومترات المربعة الستة التي كانت عليها القدس حتى ما قبل احتلال عام 1967، أو توسيع حدود الأمانة كما أعطت الصلاحية بذلك المادة رقم 2 من قانون أمانة العاصمة آنف الذكر. ولكن في الحالتين، أي سواء بقيت حدود عمل الأمانة كما كانت عليه قبل احتلال عام 1967 أو تم توسيعها، فإنه ربما يكون من الضروري إيجاد صيغة هيكلية ما تجمع أمانة القدس مع البلديات والمجالس القروية الواقعة في نطاق محافظة القدس الفلسطينية، وذلك لضمان التنسيق والتكامل في العمل.

رابعاً: تابعة الأمانة: في عهد الإدارة الأردنية كانت أمانة القدس تتبع مباشرة رئيس الوزراء الأردني وليس وزير الداخلية أسوة بالبلديات الأخرى كما سبق ذكره، لذلك فقد كان حسناً أن حدد المرسوم الرئاسي الفلسطيني أن تابعة أمانة القدس هي لمنظمة التحرير

الفلسطينية، وليس لمجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية. يزيد من أهمية هذا التحديد للتابعة للمنظمة وليس للسلطة مركزية القدس لفلسطين، ولكن هذا التحديد لا ينبغي أن يمنع إيجاد أشكال من التنسيق بين أمانة القدس وبين البلديات والمجالس القروية الأخرى على مستوى محافظة القدس، ولا يجب أن يحول دون مشاركة عضو من أمانة القدس في اجتماعات اتحادات البلديات الفلسطينية للتنسيق والتلاحم معاً، ومن جانب رمزي يبين وحدة الوطن، فمن الملائم أيضاً أن يعاد تشكيل / انتخاب أمانة القدس دورياً في نفس موعد الانتخابات الدورية للمجالس المحلية الفلسطينية.

خامساً: عضوية مجلس أمانة القدس: ربما من الملائم أن تضم هذه العضوية مقدسين مقيمين في القدس، وكذلك من لاجئها عام 1948، ونازحي العام 1967.

سادساً: التنسيق مع الأردن: ربما يكون هذا التنسيق شرطاً ضرورياً لضمان فعالية عمل الأمانة في القدس، ومع كل اتحادات البلديات والعواصم العربية والعالمية بدعم أردني متين.

### تفعيل أمانة القدس، بين السياسي والمطلبي والمزج بينهما

بيّنت هذه الورقة حتى الآن أن بلدية القدس هي بلدية فلسطينية منذ أن تشكلت في العهد العثماني، وأنها كانت ممثلة لكل مواطنيها في العهد العثماني، فيما قام الإنكليز بمنح اليهود تمثيلاً زائداً في عهد انتدابهم على فلسطين عن نسبتهم من عدد السكان، وشمل أيضاً تمثيل اليهود المستوطنين المستعمرين الذين اقتحموا فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، وليس فقط يهود فلسطين الأصليين. وبيّنت الورقة في الوقت ذاته أن ما جرى بعد حرب 1967 من حلّ للمجلس البلدي الفلسطيني وفرض للمجلس البلدي للقدس الغربية على القدس الشرقية هو إجراء يتناقض مع الطابع التاريخي للبلدية كبلدية فلسطينية تمثل كل مواطنيها، وفي هذا الإطار كشفت الورقة أن إجراء حلّ المجلس البلدي الفلسطيني بعد عام 1967 هو إجراء غير شرعي وباطل، واعتبر كذلك أيضاً من قبل قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص القدس. وأخيراً أظهرت

الورقة الوسائل الصهيونية المستخدمة مثل اشتراط تجنيس المرشحين بالجنسية الإسرائيلية من أجل قبول ترشحهم، والمفكر باستخدامها مثل التدخل لإجهاض الانتخابات في حال تصويت فلسطيني عالٍ من أجل الحيلولة دون تحول البلدية الاحتلالية الأحادية إلى بلدية مشتركة من جديد. بعد ذلك قدمت الورقة تصوّرًا لاستعادة البلدية الفلسطينية أمانة القدس على طريق بناء الاستقلال عن الاحتلال، وقدمت ثلاثة سيناريوهات لذلك: الصدامي، وشبه الصدامي، وغير الصدامي.

في المقابل، تبرز مع اقتراب كل دورة لانتخابات البلدية الإسرائيلية أصوات قليلة تنادي بالانخراط في تلك الانتخابات، وحتى انتخابات عام 2018 اقتضت تلك الأصوات على مرشحين يحملون الجنسية الإسرائيلية وطالبوا فلسطينيي القدس الشرقية بالتصويت لهم. ولكن مع انتخابات 2018 حصل لأول مرة انخراط مرشح مقدسي يحمل الإقامة وليس الجنسية وهو عزيز أبو سارة، مما عرضه لتهديدات إسرائيلية بسحب هوية إقامته في المدينة، هذا إضافة للهجوم الفلسطيني عليه نظرًا لكسره للموقف الوطني الرفض للمشاركة في انتخابات بلدية الاحتلال، وقد اتخذ الترشح لانتخابات بلدية الاحتلال أحد شكلين: شكل الترشح الأحادي المنفرد، أو ضمن كتلة مشتركة فلسطينية يهودية، وتراوح الترشح أو محاولة الترشح بين طرح مواقف سياسية تدور حول الاستقلال عن الاحتلال في الأراضي المحتلة عام 1967، بدءًا من القدس (كتلة أبو سارة- باسكين)، وبين طرح خدماتي مطلب (دبش، حمدان، عليان)، وبين طرح سياسي - خدماتي قائم على الدعوة لحلّ الدولتين لشعبين (عميراف - كمينكر و سنيورة). ومع اقتراب موعد انتخابات بلدية الاحتلال ظهر صوت جديد، فحواه أن حلّ الدولتين قد فشل وأن الانخراط في بلدية الاحتلال في القدس هو المقدمة في السير نحو حلّ الدولة الواحدة (أبو تايه، جريدة القدس، مقالات، 2022 حزيران). وكان الكاتب ذاته قد طرح عكس ذلك، وهو أن المشاركة الفلسطينية الواسعة في انتخابات بلدية القدس مقابل ضعف مشاركة اليهود فيها قد يجبر إسرائيل على التفكير بالانسحاب من فلسطين وقبول إقامة دولة

فلسطينية خوفاً من البعبع الديمغرافي (أبو تايه، نيسان 2022). وقد ردت دراسة مؤسسة راند أعلاه على هذا الطرح بتوقعها تدخل إسرائيل لإجهاض الانتخابات في حالة كهذه من أجل حماية السيطرة الأحادية الإسرائيلية في المدينة.

أتت مشاركة عزيز أبو سارة في النهاية كمشاركة اعتراضية لطرح مطلب الاستقلال الوطني الفلسطيني خلال فترة الانتخابات. كان عزيز أبو سارة مقتنعاً في البداية أن كتلته قد تقبل، وخاض حملة دعاية واسعة وكتب وغرشون باسكين المقالات وعقدوا لقاءات انتخابية، ولكنه ووجه بعد ذلك بالعقبات التي يبدو أنه لم يتوقعها، ومن ضمنها التهديد الإسرائيلي بسحب حقه في الإقامة في المدينة.

وفي تجربة أخرى، حاول فؤاد سليمان المحسوب على حركة ميرتس إقناع المقدسيين الفلسطينيين بالتصويت له في انتخابات 2013، عاكساً بذلك النظرة الموجودة عند بعض قيادات ميرتس الذين يريدون أن يقوم المقدسيون الفلسطينيون بالتصويت لمرشحي ميرتس في انتخابات البلدية الإسرائيلية مقابل الخدمات التي تزعم ميرتس أنها تقدمها لفلسطيني القدس الشرقية من قبل مرشحيها الذين يفوزون في الانتخابات البلدية. يتوافق مع ذلك مساعي المجنسين بالجنسية الإسرائيلية الطامحين للحصول على مواقع، حيث يتعاملون مع فلسطيني القدس الشرقية كمجرد خزان للتصويت لهم لتحقيق طموحاتهم.

تبين تجارب الترشح في انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية أن خوض الترشح بناءً على برنامج سياسيّ مناهض للسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية هو أمر محكوم عليه بالفشل مسبقاً، وتجربة عزيز أبو سارة كاشفة بهذا الخصوص، إذ لن تقبل إسرائيل لأية كتلة أن تخوض انتخابات بلديتها على أساس برنامج يدعو لإنهاء السيادة الإسرائيلية المفروضة على القدس الشرقية. لنشير هنا مجدداً إلى دراسة راند: مسموح للفلسطينيين دخول انتخابات البلدية من أجل تحسين بعض الخدمات، أما دخولهم فيها من أجل تغيير

إستراتيجيات التهويد والأسرلة في القدس فهو خط أحمر يتم حظر القوائم التي تدعو لذلك مسبقاً.

مع ذلك انتشرت مع عام 2022 دعوات تقول إن انخراط الفلسطينيين في بلدية القدس يؤسس لمشروع الدولة الواحدة، وهذا صحيح ولكنها ستكون في ظل موازين القوى الحالية الدولة الواحدة الإسرائيلية التي تفرض السيادة الإسرائيلية على كل البلاد، وليس الدولة الواحدة القائمة على الحقوق الفردية والجماعية المتساوية.

طرح أيضاً عام 2022 أنه يمكن إنشاء بلدية فلسطينية في القدس الشرقية منفصلة عن البلدية الإسرائيلية، وذلك وفقاً لقانون البلديات الانتدائي والذي لا زال ساري المفعول في إسرائيل حتى اليوم (أبو تايه، 2022 / 6 / 26). لا يأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار وجود بلدية القدس التاريخي منذ تشكل البلدية عام 1863 وهي التي لا زالت مستمرة من خلال أمانة القدس، لذا فإن المسألة قيد البحث هي تفعيل أمانة القدس وليس إنشاء بلدية فلسطينية جديدة قد تفتح الباب وتُستغل إسرائيليّاً لترويج اقتراح زئيف ألكين وزير شؤون القدس الإسرائيلي السابق، الذي طرح عام 2017 فصل مخيم شعفاط وكفر عقب عن القدس، ولكن وفي الوقت نفسه، إنشاء مجلس إقليمي فيهما تشرف عليه وتكون البلدية الإسرائيلية مظلتها، وصادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على المشروع في نهاية عام 2017 (وطن، 2017). هذا وبالاستفادة من تجارب البلديات في مدن العالم الكبرى، حيث يكون هنالك بلدية مظلة تتبع لها عدة بلديات فرعية في المدينة الكبرى، فإن من الممكن توقع خطط إسرائيلية لبلدية القدس الكبرى المستقبلية بهذا الاتجاه.

في سياق الأطروحات لمشاركة المقدسيين الفلسطينيين في الانتخابات البلدية الإسرائيلية تم تنظيم استطلاعات رأي، خرج أحدها، الذي أجرته الجامعة العبرية في مطلع عام 2018 بنتيجة مفادها أن 58 بالمئة من المقدسيين الفلسطينيين يرغبون بالتصويت في الانتخابات البلدية الإسرائيلية وأن 14 بالمئة فقط يرفضون ذلك (بليك وآخرون، 2018، الملخص).

في المقابل أظهر استطلاعان أجراهما المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن 42 بالمئة كانوا مع التصويت في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، و30 بالمئة رفضوا ذلك و28 بالمئة لم يعطوا رأيهم في استطلاع آذار 2018، ثم تغيرت النسب في استطلاع أُجري بين نهاية حزيران وأوائل تموز 2018 لتصبح أن 22 بالمئة سيصوتون أو يفكرون في التصويت، وأفاد 73 بالمئة أنهم سيقاطعون التصويت، و5 بالمئة رفضوا الإجابة. (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2018 بالإنكليزية أدناه).

دون إيراد نتائج استطلاعات أخرى، تكفي الإشارة للتضارب الكبير بين الاستطلاعات أعلاه في النتائج، كما أن استطلاعي المركز الفلسطيني، يشير أولهما إلى نسبة ستشارك أكبر من النسبة التي ستقاطع، بينما بيّن الاستطلاع الثاني العكس تمامًا، كما أن نسبة الـ22 بالمئة فيه تشمل من سيشاركون ومن يفكرون بالمشاركة معًا وليس من سيشاركون فقط. عوضًا عن ذلك تجدر الملاحظة أن نتائج هذه الاستطلاعات تتناقض بشكل جذري مع تقلص نسبة التصويت المقدسي الفلسطيني في انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية إلى ما لا يزيد على الواحد بالمئة. يعزو بعض منظمي الاستطلاعات أن تدني نسبة التصويت هذه تعود إلى خوف المقدسيين من الفصائل، متناسين نمو الوعي الوطني في القدس والمرتبط بإجراءات الاحتلال وعدوانيته التي وصلت إلى عتبة كل بيت مقدسي، كما أشير له هنا سابقًا، ومتناسين أيضًا أن هذا الوعي يتركز بشكل خاص بين صفوف الشباب والفتيان الذين يشاركون في هبّات القدس المتواصلة سنويًا منذ عام 2014.

إلى جانب تلك الهبّات مثلت مقاطعة انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية شكلاً إضافيًا من أشكال المقاومة الشعبية اللاعنافية للاحتلال وإجراءاته (كروول-زيلدين 2017)، وفي إطار هذه المقاطعة يمكن التركيز على بناء المجتمعات المحلية والضغط من أجل تحقيق المطالب والخدمات من خارج البلدية دون المشاركة فيها. وتثبت تجارب الخان الأحمر والشيخ جراح أنه يمكن من خلال الكفاح الشعبي تحقيق أهداف ومطالب لا يستطيع ممثلون في المجلس البلدي الإسرائيلي تحقيقها، وبالتالي فإن الكفاح من خارج البلدية

الإسرائيلية أجدى وأنفع على المستوى المطلي الخدماتي، وكذلك ما بعده من مطالب وحقوق سياسية ووطنية، كما أن تفعيل أمانة القدس وفق التصورات التي طرحتها هذه الورقة كفيل بتعزيز المسيرة نحو الانفكاك عن الاحتلال على طريق التخلص منه، وللأمانة أن تجمع في مسيرتها بين تحقيق المطالب التنموية وبين تحضير البنية التحتية للاستقلال الوطني عن الاحتلال.

## خاتمة

بيّنت هذه الدراسة أن ما فعلته إسرائيل في الشأن البلدي المقدسي بعد حرب عام 1967 لم يقتصر على حلّ البلدية الفلسطينية التاريخية القائمة في المدينة منذ عام 1863، بل تعدى ذلك إلى محاولة نزع الشرعية كلياً عن هذه البلدية، وإسباغ الشرعية في المقابل على البلدية الإسرائيلية للمدينة، والتي تم فرضها على القدس الشرقية المضمومة قسراً إلى إسرائيل تحت شعار «المدينة الموحدة» وبما يتناقض مع القانون الدولي.

اتخذت محاولات إسباغ الشرعية على بلدية الاحتلال في المدينة عدة أشكال، تضمّن أحدها في البداية محاولة رسمية إسرائيلية لضم أعضاء فلسطينيين إليها، حيث تمت دعوة بعض أعضاء البلدية الفلسطينية بعد حلّها عام 1967 للانضمام للبلدية الإسرائيلية وكان أن رفضوا ذلك في موقف تاريخي كما تقدم. بعد ذلك انتقلت محاولات إقناع الفلسطينيين للمشاركة في انتخابات بلدية القدس إلى حركة ميرتس وأقطابها مثل سارة كمينكر ولاحقاً فؤاد سليمان الواردة أسماؤهم أعلاه، حيث طُوب فلسطينيو القدس الشرقية بالتصويت لقائمة حركة ميرتس للبلدية والتي تضم عرباً ويهوداً، ويذكر الكاتب أن تلك الفترة قد شهدت أطروحة تسويقية لهذا التصويت فحواها أن إقدام الفلسطينيين المكثف على التصويت في الانتخابات البلدية سيؤدي إلى نجاح كتلة عربية- يهودية في السيطرة على غالبية مقاعد البلدية في مواجهة الحريديم (اليهود المتشددين) والمتطرفين. يرد تقرير مؤسسة راند أن إسرائيل لن تتردد في إجهاض سيناريو كهذا في حال حدوثه، ومن جهة أخرى فإن سيناريو كهذا مطروح بتبسيط



مُخْلِ يهمل فيه حقيقة أن اليسار الصهيوني في الكتلة العربية اليهودية المشتركة لا يتبنى الموقف الداعي للاستقلال الفلسطيني التام في القدس الشرقية، بل يدعو لتقاسمها بين الطرفين على أساس بقاء المستوطنات الصهيونية التي تم إنشاؤها فيها، وهذا ما يجعل الحديث عن كتلة يهودية عربية منسجمة ضرباً من التمني.

بالتوازي مع دعوات ميرتس أعلاه، قام على مدار دورات انتخابات البلدية الإسرائيلية بعض المتجنسين بالدعوة للمشاركة في تلك الانتخابات، متبئين خطاب تحسين الخدمات والسعي للمساواة في المدينة، شذَّ عن ذلك المرشح عزيز أبو سارة، الذي حاول خوض الانتخابات البلدية الإسرائيلية بأجندة اعتراضية، ولكن هذه المحاولة سرعان ما فشلت.

استخلصت الورقة أن الطريق للتقدم بهذا الموضوع فلسطينياً يكمن ليس في الانضمام إلى بلدية الاحتلال، ولا في اعتماد مسار الانضمام لبلدية الاحتلال وتفعيل أمانة القدس في ذات الوقت، فهذان مساران لا يمكن الجمع بينهما. بل إن الطريق للتقدم يكمن في تفعيل أمانة القدس القائمة وحسب، وعدم إبقائها مجرد جسم رمزي كما هو الحال حالياً، وذلك بالاستناد إلى مواقع المجتمع المحلي المقدسي. وتكمن أهمية تفعيل الأمانة في أمرين: أولهما هو الاستجابة من منظور تنموي وليس خدماتياً فقط للاحتياجات الإنسانية الباهظة والمشروعة المتراكمة لفلسطيني القدس الشرقية، والتي تزداد تعقيداً مع استطالة احتلال عام 1967 والذي وصل إلى 55 عاماً حتى عام 2022 وباتت تخلق حالة تدمير بين المقدسيين من عدم قدرة دولة فلسطين على معالجتها. والثاني: بناء مقومات الانفكاك عن الاحتلال في المدينة والتمهيد للاستقلال من خلال تعزيز اعتماد مواقع المجتمع المحلي المقدسي على ذاتها وتوفير مقومات ذلك من خلال العلاقات العربية والدولية للأمانة والجهات الفلسطينية الرسمية التي تتابعها. وبهذا يتم تعزيز اعتماد المجتمع المقدسي على ذاته من جهة، وإخراج الدعم التنموي الفلسطيني والعربي والدولي المتوفر للمدينة من حالة بعثرته وتعدد مرجعياته والجهات القائمة عليه والتكرار والتوازي القائم بين جهود أطرافه من جهة أخرى.

## المراجع العربية

- أبو تايه، وليد (2022 / 6 / 26). «الإجماع الوطني والنظرة إلى حلّ الدولة الواحدة». جريدة القدس.
- أبو تايه، وليد (2022 / 6 / 13). «هل العاصمة بحاجة إلى رئيس بلدية عربي؟». جريدة القدس.
- أبو تايه، وليد (2022 / 6 / 9). «رؤية الدولة الواحدة تقترب، وتبدأ من القدس». جريدة القدس.
- أبو تايه، وليد (2022 / 4 / 7). «كيف يمكن إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية؟». جريدة القدس.
- الجرباوي، علي (تشرين ثاني، 1996). أي نوع من السلطة المحلية نريد: دراسة الحالة الفلسطينية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- حليبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. ط. 2. القدس: باسيا- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- رستم، أسد (2017). مصطلح التاريخ. المملكة المتحدة: دار هندراوي.
- سالم، وليد (صيف 2020). «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي: المفاهيم والأدوات». مجلة المقدسية: العدد السابع. ص. 89-118.
- سالم، وليد (2016 / 8 / 15). «القدس والانتخابات المحلية». جريدة الأيام.
- سالم، وليد (2016 / 9 / 5). «في الحاجة إلى مرسوم رئاسي حول أمانة القدس». جريدة الأيام.
- شعبان، إبراهيم محمد (2011). القدس في قرارات الأمم المتحدة. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- الشناق، محمود نهار (2010). «بادية القدس الشريف في العهد العثماني». فلسطين: وزارة الإعلام بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، بيت المقدس.
- العارف، عارف (1992). المفصل في تاريخ القدس. ط. 3. القدس- مكتبة الأندلس: مطبعة المعارف.
- مشعل، جميل جمال (2015). بلدية القدس في العهد الأردني 1948-1967. جامعة الخليل. [www.dspace.Hebron.edu](http://www.dspace.Hebron.edu)
- منظمة التحرير الفلسطينية- مركز التخطيط الفلسطيني (2016). محاضر ورشات عن أمانة القدس.
- المهتدي، عبلة (2003). القدس والحكم العسكري البريطاني 1917-1920. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الناصر، معتصم (حزيران، 2009). الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. السلطة الوطنية الفلسطينية- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، بيت المقدس.
- وطن للأنباء (2017 / 11 / 28)، «مصادقة الاحتلال على فصل شعفاط وكفر عقب ينهي القدس

www.wattan.net. «عاصمة»

- الوعري، نائلة (2022). القدس عاصمة فلسطين السياسية والروحية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- وكالة وفا. «الدورة الثامنة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني: دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين 14-15 كانون ثاني 2018». www.Wafa.ps

- وكالة وفا. «الدورة التاسعة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني، 28-29 تشرين أول، 2018». www.Wafa.ps

- وكالة وفا. «الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني: دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية، 30 نيسان - 3 أيار 2018». www.Wafa.ps

## English Resources

- Baskin, Gershon (27/ 9/ 2018). «The Wake Up Call will Still Ring Loudly ». The Jerusalem Post.

- Baskin, Gershon (13/ 9/ 2018). «Why I Support a Palestinian List in Jerusalem?». The Jerusalem Post.

- Blake Jonathan , Bartels Elizabeth M, Efron Shira, and Reiter Yitzhak (2018). What Might Happen if Palestinians Start Voting in Jerusalem Municipal Elections?. Rand Corporation.

www.rand.org/t/RR2743

- Hasson, Nir (5/ 9/ 2018). «Not an Israeli Citizen, East Jerusalemite Sees his Mayoral Run as Part of Palestinian Struggle». Haaretz.

- Hasson, Nir(29/5/ 2022). «Just 5 Percent of East Jerusalem Palestinians have received Israeli Citizenship since 1967». www.haaretz.com

- Ir- Amim (July ,2022). Three Years Since the Implementation of Government Decision 3790 for Socio- Economic Investment in East Jerusalem. www.ir-amim.org.il

- Kroll- Zeldin , Oren (Spring 2017). «Finding Non- Violence in Jerusalem: The Palestinian Boycott of Jerusalem Municipal Elections since 1967». Tikkun Magazine: Vol.32, No.2.

- Palestine Center for Policy and Survey Research (March 20th,2018). « Press Release:

Public Opinion Poll No. 67».

- Palestine Center for Policy and Survey Research (July 4th, 2018). «Press Release: Public Opinion Poll No. 68».

- Salem , Walid (Summer 2018). «The East Jerusalem Municipality, Palestinian Policy Options and Proposed Alternatives». Jerusalem Quarterly Journal: No. 74. pp. 120- 136.